

Distr.: General
19 September 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بالجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة 246/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 773 300 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وطلبت إليه الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. ويتناول التقرير مسألة استخدام سلطة الالتزام، ويتضمن طلب تقديم إعانة قدرها 2 910 500 دولار لتمكين المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها في عام 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - عملا بالمادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ستُخصص المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدّمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين ولجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. وفرض هذا الترتيب التمويلي تحديات خطيرة لاستمرار استدامة المحكمة، ويهدّد التنفيذ الفعال لولايتها. ومنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدّمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

2 - وعقب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس 2021 (انظر S/2021/737 و S/2021/738)، قدم الأمين العام طلبا إلى الجمعية العامة للحصول على إعانة قدرها 2 919 300 دولار لعام 2022 للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، وذلك في تقرير مقدم إلى الجمعية العامة (A/76/329).

3 - وبعبارة أخرى نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/76/7/Add.9)، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب الجزء الحادي عشر من قرارها 246/76 ألف المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 773 300 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأيدت الجمعية العامة أيضا استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، وأعادت تأكيد الأولوية العليا التي يحظى بها عمل المحكمة. ورحبت الجمعية بالأشكال المتعددة للدعم العيني الذي قدمته عدة دول إلى المحكمة، وشجعت جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم طوعي للمحكمة. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل. وبناء على ذلك، يتناول هذا التقرير استخدام سلطة الالتزام الممنوحة للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

4 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، بلغت قيمة المساهمات والتعهدات التي تلقتها المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليه 2022 ما قدره 97 478 دولارا، ويشمل ذلك مبلغ 21 143 دولارا في شكل مساهمات غير مشروطة، (103 11 دولارا في عام 2021، و 10 040 دولارا في عام 2022)، ومساهمات مخصصة قدرها 76 335 دولارا لمشاريع خاصة. والمشاريع الخاصة هي عبارة عن أنشطة يأمر بها رئيس المحكمة أو ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة، إلا أنها لا تُدرج في الميزانية العادية للمحكمة أو في طلب الإعانة من الأمم المتحدة. وترد هذه الأنشطة في الفقرة 39 أدناه.

5 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام وحكومة سيراليون وأعضاء لجنة الرقابة والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من أجل جمع التبرعات في عام 2022، فلم يرد سوى تبرع واحد قدره 10 000 يورو (10 040 دولارا) في عام 2022. بالإضافة إلى التعهد بالتبرع الوارد من قطر (30 000 دولار) في عام 2021 للاستخدام في عام 2022. وتتضاءل احتمالات التعهد بتقديم المزيد من التبرعات. وحتى الآن، لم يتم تقديم أي تعهدات بالتبرع أو مساهمات للسنة المالية 2023.

- 6 - وبناء عليه، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رساله مؤرخة 10 آب/أغسطس 2022 (S/2022/623) أن التبرعات اللازمة لاستمرار المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عملها بعد عام 2022 ليست كافية. وأعرب عن اعتزامه أن يقترح على الجمعية العامة تغطية تكاليف المحكمة لعام 2023 من خلال إعانة ضمن إطار الميزانية البرنامجية المقررة كتدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة، وأن يواصل التماس تبرعات إضافية للمحكمة.
- 7 - وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رده المؤرخ 15 آب/أغسطس 2022 (S/2022/624) بأن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بالنية المعبر عنها في رسالته، على أساس أن الإعانة المطلوبة ستستدّ لاحقاً من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، وأن الطابع الطوعي لترتيبات تمويل المحكمة لن يتغير.

ثانياً - الخلفية التاريخية

- 8 - أنشئت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بموجب الاتفاق بشأن إنشاء محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتتمثل ولاية المحكمة في أداء المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وقد أنشئت هذه المحكمة بموجب اتفاق أبرم في عام 2002 عملاً بقرار المجلس 1315 (2000)، الذي أناط فيه المجلس بالأمين العام مهمة التفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة يكون هدفها الأساسي محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتبكة ضمن أراضي سيراليون. وأصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون لوائح اتهام في حق 13 فرداً. وتوفي ثلاثة من المتهمين ولا يزال أحدهم طليقاً. وأدين التسعة الآخرون، ومنهم تشارلز غانكاوي تابلور، رئيس ليبيريا السابق، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 15 و 52 سنة.

- 9 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2013، أُغلقت المحكمة الخاصة لسيراليون بعد إنجاز ولايتها، ونُقلت مهامها المتبقية إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتضم هذه المهام الجارية ما يلي: الإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة وبالبراءة؛ وإقامة الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وتعهّد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحففوظات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية نفسها وحفظها وإدارتها؛ وتلبية الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للاطلاع على الأدلة، والرد على مطالبات الحصول على تعويض؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته عن طريق رصد الدعاوى المعروضة على المحاكم الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لها سلطة محاكمة الشخص الهارب الأخير، جوني بول كوروما، إذا كان لا يزال حياً، وإذا لم تُحلّ قضيته إلى إحدى المحاكم الوطنية المختصة.

- 10 - وبدأت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في 1 كانون الثاني/يناير 2014. ولها مقعد مؤقت في لاهاي، بهولندا، ومكتب فرعي في فريتاون لحماية الشهود وموازرتهم وتنسيق مسائل الدفاع. ووفقاً للمادة 6 من الاتفاق بشأن إنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، سيظل الترتيب الحالي المتعلق بمكان المحكمة ساري المفعول إلى أن تتفق الأمم المتحدة وحكومة سيراليون على خلاف ذلك.

ثالثاً - التقدم المحرز حتى الآن

ألف - هيكل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ونظمها

إعادة تعيين المدعي العام

- 11 - انتهت فترة ولاية المدعي العام، جيمس جونسون، ومدتها ثلاث سنوات، في أيلول/سبتمبر 2020. وبعد التشاور مع حكومة سيراليون، أعاد الأمين العام تعيين المدعي العام لمدة ثلاث سنوات.

قائمة القضاة

- 12 - في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عينت حكومة سيراليون القاضي ألوسين ساني سيساي من المحكمة العليا في سيراليون، والقاضية تونيا بارنيت من محكمة الاستئناف في سيراليون، لقائمة قضاة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية عملاً بالمادة 11 (3) من النظام الأساسي للمحكمة. وأدى القاضي سيساي والقاضية بارنيت اليمين أمام القاضي جون كاماندا، رئيس المحكمة آنذاك، كعضوين في قائمة القضاة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويخلف القاضي الجديدان القاضي الراحل جون بانكول طومسون الذي توفي في أيار/مايو 2021، والقاضية مياتا ماريا سامبا التي أدت اليمين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس 2021.

- 13 - وتم تأجيل عقد الجلسة العامة للقضاة بالحضور الشخصي التي كان من المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بسبب ارتفاع عدد حالات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في هولندا. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، أخطر رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية رئيسة قلم المحكمة باعتماد (بأغلبية قضاة المحكمة) التعديلات على القاعدتين 18 و 20 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ومددت القاعدتان المعدلتان 18 مكرراً ثانياً و 20 مكرراً ثانياً فترة ولاية الرئيس الحالي ونائب الرئيس، إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه عقد جلسة عامة بالحضور الشخصي لانتخاب رئيس جديد عملاً بالمادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة. وقُدِّمت القاعدتان المعدلتان إلى رئيسة قلم المحكمة بموجب القاعدة 6 (دال) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ونشر قلم المحكمة القاعدتين المعدلتين من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في كانون الأول/ديسمبر 2021، قبل انتهاء فترتي ولاية الرئيس ونائب الرئيس.

- 14 - وعُقدت الجلسة العامة للقضاة في لاهاي يومي 3 و 4 آذار/مارس 2022. وانتُخب القاضي بيير ج. بوتيه من كندا من قبل القضاة المدرجين في القائمة رئيساً للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لمدة سنتين خلفاً للقاضي جون كاماندا من سيراليون، وانتخب القاضي إيمانويل إي روبرتس من سيراليون نائباً للرئيس لمدة سنتين، خلفاً للقاضية تيريزا دوارتي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

- 15 - ومنذ عام 2014، ظل اتفاق الدولة المضيفة المؤقت للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في هولندا سارياً. ولا يزال استعراض الاتفاق جارياً، من خلال الاجتماعات المقرر عقدها في أواخر عام 2022 لمناقشة مختلف المقترحات. وستواصل المحكمة التعاون مع منظمات دولية أخرى في لاهاي، منها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة الجنائية الدولية، لمعالجة المسائل المثارة في إحدى المذكرات الشفوية المتعلقة بمسؤولية محامي الدفاع عن ضرائب الدخل في هولندا، التي أصدرتها السلطات الهولندية في آذار/مارس 2019.

باء - أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

16 - تواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بالمهام المتبقية المستمرة للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل المهام الجارية حماية الشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام ورصد الإفراج المبكر المشروط والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية، وإدارة المحفوظات وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ المحكمة، من وقت لآخر، إجراءات قضائية وإدارية مخصصة. وتقدم الفروع التالية لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

1 - حماية الشهود والضحايا

17 - عملاً بالمادة 18 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، واصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا الرصد والدعم الفعالين لـ 72 شاهداً في سيراليون، والشهود الموجودين خارج سيراليون، ويحتفظ بمعلومات مستكملة عن الشهود عن طريق الاتصال بهم بصورة منتظمة. ويواصل المكتب باستمرار تنسيق تنفيذ تدابير وقائية، من قبيل تعزيز الأمن من حيث أماكن إقامة الشهود، وتغيير مكان الإقامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والمساعدة الطبية للشهود الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب اتصالاته مع السلطات والوكالات المختصة التي تقدم الدعم إلى الشهود.

18 - ويواصل قلم المحكمة، في إطار التزامه بتقييم حجم ونطاق وطبيعة مهامه المتبقية المتصلة بالشهود، الاحتفاظ في ملفه الخامل بأسماء 41 شاهداً ضمن مستويات التهديد المنخفضة وبأسماء 72 في ملفه النشط للشهود ذوي الحاجة المستمرة للحماية والدعم. ولم يكن قلم المحكمة سباقاً في الاتصال بالشهود في الملف الخامل. وفي عام 2021، اتصل أحد الشهود في الملف الخامل بطاقم حماية الشهود للحصول على دعم طبي، تم توفيره. وسيواصل قلم المحكمة اعتماد نهج الاحتفاظ بملف خامل لمدة تتراوح بين سنتين وأربعين وثلاث سنوات أخرى قبل أن يتخذ قراراً، رهناً بموافقة رئيس المحكمة، بشأن ما إذا كان سيغلق الملف الخامل. وقد نُقح عدد سنوات الاحتفاظ بالملف الخامل من سنة إلى سنتين، ليصبح من سنتين إلى ثلاث سنوات، نظراً للشواغل الأمنية التي أعرب عنها مؤخرًا الشهود فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في سيراليون وليبيريا. ويمكن أن يخضع هذا النهج لمزيد من الاستعراض تبعاً لعوامل مختلفة، من بينها الأثر المحتمل للحالة السياسية على الشهود في سيراليون وفي بلدان أخرى.

19 - ويواصل مكتب حماية ودعم الشهود والضحايا تقديم الدعم للشهود عبر الهاتف و/أو البعثات الميدانية. وأوفدت بعثات ميدانية إلى ليبيريا وداخل سيراليون لإجراء عمليات تفتيش للتحقق من الرعاية الاجتماعية والأمن للشهود. وخلال التحقق من الرعاية الاجتماعية والأمن، أولي اهتمام خاص للمصدر السري الذي قدم ادعاءات بشأن التعرض للانتقام في عام 2021 والذي عاد إلى مسقط رأسه. وأبلغ الشخص المعني موظفي حماية الشهود بأنه كان يعيش في خوف دائم بسبب وجود مقاتلين سابقين في بلدة الإقامة. ويواصل المكتب التنسيق مع المصدر لضمان سلامته الشخصية. ولم يُفصّل التحقيق في الادعاء المقدم في عام 2021 إلى نتيجة حاسمة. وأجرى المكتب أيضاً تقييمات للتهديدات عقب شكاوى قدمها شاهدان آخران بشأن شواغل أمنية. وقُدمت مساعدة لتعزيز الأمن إلى الشاهدين عقب تقييم التهديدات. وفي كانون الثاني/يناير 2022، كتبت رئيسة قلم المحكمة والمدعي العام رسالة مشتركة إلى دولة مضيفة بشأن شاهد خبير يخضع لحماية المحكمة الخاصة، أعرب عن شواغله المتعلقة بالسلامة بشأن عودة أسرته الفورية إلى سيراليون في حال طلبت منها الدولة المضيفة العودة.

20 - وانتهت مرحلة المحاكمة في قضية جبريل ماساكوي التي بدأت في شباط/فبراير 2021 أمام محكمة فنلندية، في نيسان/أبريل 2022 بحكم بالبراءة من جميع التهم. وقدم المدعي العام الفنلندي استئنافاً للحكم. والسيد ماساكوي مواطن سيراليوني، وشاهدٌ مطلعٌ سابق في المحكمة الخاصة. وكان المدعي العام الفنلندي قد وجه له اتهامات بقتل مدنيين، وارتكاب جرائم حرب خطيرة وجرائم خطيرة ضد الإنسانية وقعت في ليبيريا في الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. وقبل إصدار حكمها في نيسان/أبريل، عقدت المحكمة الفنلندية جلسات استماع في فنلندا، ثم انتقلت إلى مونروفا للاستماع إلى الشهود من أواخر شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل 2021، وانعقدت المحكمة في فريتاون في أيار/مايو 2021 للاستماع إلى الشهود المقيمين هناك، وبعد ذلك عادت المحكمة إلى فنلندا. وفي أيلول/سبتمبر 2021، انتقلت المحكمة الفنلندية مرة أخرى إلى مونروفا للاستماع إلى شهود إضافيين، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، استأنفت جلسات الاستماع في فنلندا. ورصدت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية محاكمة ماساكوي في جميع المواقع. وأثيرت مسألة تتعلق بشاهد يخضع لحماية المحكمة الخاصة أثناء محاكمة ماساكوي. والمسألة معروضة على رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية للنظر فيها.

2 - الإجراءات القضائية والإدارية

21 - تواصل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اتخاذ إجراءات قضائية وإدارية شتى، من بينها الإجراءات المتعلقة بامتنال الأشخاص المدانين لاتفاقات الإفراج المبكر المشروط.

22 - ولا يزال السيد كوروما، وهو شخص أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون بحقه لائحة اتهام، طليقا ولا يزال وضعه مجهولاً. وبينما تشير إفادة أدلي بها أثناء المحاكمة إلى أنه قد يكون متوفياً، راجت في عامي 2017 و 2018 شائعات بين حين وآخر مفادها أنه ربما لا يزال على قيد الحياة. إلا أنه لم يتم التثبت من صحة أي من تلك الشائعات. وفي 2021، أعاد المدعي العام تقديم طلبه إلى المدعي العام ووزير العدل في سيراليون آنذاك حيث التمس مساعدة الحكومة في تأكيد أو دحض الشائعات المتعلقة بالسيد كوروما.

23 - ولا تزال هناك توقعات، استناداً إلى أحدث مشورة من مكتب الدفاع، بأن يتخذ أحد سجناء محكمة تصريف الأعمال المتبقية خطوات لالتماس إعادة النظر في الحكم الصادر في حقه وفقاً للمادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة. ويجوز تقديم طلب إعادة النظر عملاً بالمادة 22 التي تنص على أنه "إذا اكتشفت واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت النظر في الدعوى المعروضة على المحكمة الخاصة أو الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والتي ربما كانت عاملاً حاسماً في التوصل إلى القرار، فيجوز للشخص المدان أو للمدعي العام أن يقدم طلباً لإعادة النظر في الحكم". وفي أيار/مايو 2022، قام مكتب الدفاع، بإيعاز من تشارلز تايلور، بتعيين سيلاس تشيكيرا، محامياً للدفاع عنه بدون مقابل.

24 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر رئيس المحكمة قراره العلني وتوجيهاته النهائية في الادعاء المعلن ضد رئيسة قلم المحكمة بشأن اختلاس أموال. وهو ادعاء شاع في وسائل التواصل الاجتماعي بواسطة إبراهيم بازي كامارا، وهو شخص أدانته المحكمة الخاصة ويقضي عقوبته في رواندا. ولم يجد رئيس المحكمة أي أساس للادعاءات. ومرفق بقرار الرئيس شريط فيديو تراجع فيه السيد بازي كامارا عن ادعائه الذي لا أساس له من الصحة، واعتذر إلى رئيسة قلم المحكمة عن سلوكه. وأصدر الرئيس توجيهها بنشر الاعتذار بالفيديو على أوسع نطاق ممكن.

25 - وفي آذار/مارس 2022، أصدر القاضي بوتيه رئيس المحكمة توجيهها إلى رئيسة قلم المحكمة لاتخاذ إجراءات لتحديد ما إذا كان السيد أوغسطين غباو لم يتمكن من الامتثال لجميع أو لبعض شروط الإفراج المبكر عنه، ولا سيما فيما يتعلق بشرط المشاركة في خطة خدمة تطوعية مجتمعية، وتحديد الخيارات المتاحة لضمان الامتثال الكامل من جانب السيد غباو وتقييم واقع وضعه البدني والصحي بما في ذلك الأدلة الطبية. وعينت رئيسة القلم متعاقدًا مستقلًا لإجراء التقييم. ولزيادة مساعدة الرئيس في نظره في المسألة، التمس رئيسة قلم المحكمة أيضا خدمات موظف طبي مستقل لاستعراض السجلات الطبية للسيد غباو التي قدمها مكتب الدفاع وإصدار رأي طبي بشأن لياقته للقيام بالعمل التطوعي المجتمعي (الزراعة) الذي تعهد بإكماله. والنقرير المتعلق بالتقييم والرأي الطبي معروض على رئيس المحكمة للنظر فيه.

26 - وفي 28 آذار/مارس 2022، أصدر رئيس المحكمة توجيهها لرئيسة قلم المحكمة لتعيين مدعٍ عامٍ مستقل، عملاً بالقاعدة 77 (ج) '3' للتحقيق في الادعاء القائل بأن شخصاً أو أشخاصاً ربما تدخلوا عن علم وعمد في إقامة العدل في المحكمة الخاصة أو المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، وقد يكونون في انتهاك لحرمة المحكمة الخاصة أو المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وفي 28 نيسان/أبريل 2022، عُين محام مستقل. ولا يزال تحقيق المحامي المستقل في الادعاء جارياً.

3 - الإشراف على تنفيذ الأحكام

27 - تتولى المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، عملاً بالمادة 23 من نظامها الأساسي، مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدينهم المحكمة الخاصة لسيراليون. وتحتجز المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية حالياً خمسة سجناء في الحبس: أحدهم، وهو السيد تايلور، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأربعة في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي اثنان من المدانين ما تبقى من مدة عقوبتهما بموجب برنامج الإفراج المبكر المشروط للمحكمة في سيراليون.

28 - ويواصل مكتب رئيسة القلم ومكتب الدفاع إقامة اتصالات وثيقة مع السلطات في المملكة المتحدة ورواندا وسيراليون فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة في حق سجناء المحكمة الخاصة لسيراليون، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزيارات الأسرية، وظروف احتجاز الأشخاص المدانين، وتقديم المساعدة القضائية. وبالتنسيق مع مكتب رئيسة القلم، يواصل مكتب الدفاع الاستجابة لطلبات محددة من الأشخاص المدانين.

29 - وأجرت رئيسة قلم المحكمة ومستشار السجون في المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية ووكيل الدفاع الرئيسي مشاورات مع سلطات السجون في رواندا وفي المملكة المتحدة لمناقشة ظروف الاحتجاز واستئناف الزيارات الأسرية والزيارات السنوية التي تقوم بها المحكمة. وأشارت سلطات السجون إلى إمكانية استئناف هذه الزيارات في ضوء تخفيف القيود المتعلقة بكوفيد-19. وقام مستشار السجون بزيارة السيد تايلور في أيار/مايو 2022 والنقى أيضاً بموظفي السجن والسلطات. وأجريت مشاورات متابعة لمعالجة المسائل التي أثارها السيد تايلور. واستقبل السجناء في رواندا زيارات أسرية في تموز/يوليه. ومن غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا كانت السلطان القائمتان بالتفتيش، وهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، ستقومان كل من جهتهما بزيارتهما السنوية إلى رواندا والمملكة المتحدة في عام 2022.

30 - ولا يزال أليو كونديوا والسيد غباو يقضيان ما تبقى من مدة عقوبتهما بالسجن لمدة 20 عاماً و 25 عاماً في مجتمعيهما المحليين في بو وبلاما، على التوالي، في سيراليون بموجب شروط اتفاق الإفراج

المبكر المشروط. وسيكمل السيد كونديوا مدة عقوبته في أيار/مايو 2023، والسيد غباو في عام 2028، إذا استمر في الامتثال لشروط الإفراج المبكر المشروط عنهما. وأجرى مكتب الدفاع ومكتب رئيسة قلم المحكمة عمليات تفتيش عشوائية في المجتمعات المحلية التي يقضي فيها السيد غباو والسيد كونديوا مدتي الإفراج المبكر المشروط عنهما لرصد وتأكد امتثالهما لشروط الإفراج المبكر المشروط. وقد امتثل الشخصان المدانان للشروط العامة لاتفاق الإفراج المبكر المشروط، ولكن السيد غباو لم يمتثل امتثالا تاما لأحد الشروط الخاصة المفروضة عليه على النحو المبين في الفقرة 25 أعلاه.

31 - وعملا بالأمر التوجيهي الصادر عن رئيس المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية والوارد في قراره المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2020، أجرت المحكمة تدريبا إضافيا للشرطة وموظفي الدوائر الإصلاحية والمجتمع المدني بشأن برامج المحكمة المتعلقة بالإفراج المبكر المشروط وحماية ودعم الضحايا والشهود. وأجري التدريب بالتعاون مع المجتمع المدني من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى تموز/يوليه 2022 من خلال مشروع خاص ممول من إيطاليا. وعُقدت الدورات التدريبية في 27 موقعا في المقاطعات الـ 16 في سيراليون. ونُظمت أيضا مناقشات إذاعية لمناقشة التدريب والوصول إلى جمهور أوسع في مختلف المقاطعات.

4 - تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وتعاون الدول

32 - واصلت المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية تلقي طلبات المساعدة من السلطات الوطنية والاستجابة لها. وقد تلقت المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية منذ إنشائها ما لا يقل عن 79 طلبا من هذا القبيل، منها 24 طلبا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي حين أن عددا قليلا منها لا يزال قيد النظر، فقد رد قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب الدفاع ردا كاملا على العديد منها. وتتعلق الطلبات بالحصول على معلومات عن أفراد متهمين بالتورط في جرائم متصلة بالحرب خلال النزاعين اللذين دارت رحاهما في سيراليون و/أو ليبيريا، ويحاكمون أو يقيمون الآن في مناطق تخضع لولاية السلطة مَقَّمة الطلب، تحت وضع اللجوء أو وضع قانوني آخر. وتتعلق الطلبات أيضا بتبادل الخبرات مع المحاكم الأخرى والتحقق في الجرائم المحلية والدولية، بما في ذلك انتهاكات أنظمة الهجرة.

5 - تعهد المحفوظات وإدارة المحكمة

33 - لا يزال تعهد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية جاريا. ولا تزال وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية في لاهاي تتعهد المحفوظات الأصلية. وواصل موظفو المحفوظات عملهم من أجل إتمام عملية حفظ جميع وثائق وبيانات المحكمة الخاصة لسيراليون. وتشغل المحفوظات المادية للمحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية ما يقرب من 600 متر خطي من السجلات الورقية، وتشغل المحفوظات الرقمية حيزا إلكترونيا قدره نحو 13,4 تيرابايت. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل التسجيلات السمعية البصرية الأصلية لجميع الإجراءات القضائية، المخزنة في وكالة المحفوظات الوطنية، حيزا إلكترونيا يناهز 150 تيرابايت.

34 - وعلى الرغم من تحديات عملية الحفظ، أحرز تقدم كبير في تجهيز المحفوظات المتراكمة. ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام السابق (A/76/329)، أعطت المحكمة الأولية في عام 2019 لحفظ سجلاتها القضائية عملا بتوصية الجمعية العامة (انظر القرار 279/73 ألف) وأتمت المهمة في نيسان/أبريل 2021. وبدأت مراجعة السجلات الإدارية والقانونية لمكتب رئيسة قلم المحكمة في أيار/مايو 2021 وهي

جارية حاليا لتلبية متطلبات المحكمة. والجمعية العامة، في قرارها 246/76 ألف (الجزء الحادي عشر، الفقرة 9)، شجعت المحكمة على مواصلة العمل من أجل استكمال رقمنة المحفوظات بالكامل في حدود الموارد القائمة، مما أدى إلى قيام موظفي المحفوظات بهذه المشاريع بشكل متزامن. وأعطى موظفو المحفوظات الأولوية لرقمنة السجلات الإدارية التي ستكون مطلوبة لمراجعة حسابات عام 2021 للمحكمة. وتشمل المهام الأخرى ذات الأولوية استرداد كاميرات الفيديو الأصلية التي تضم تسجيلات الدعاوى القضائية التي أبلغ أنها معيبة. وهذا يتطلب استرداد كاميرات الفيديو الرقمي الأصلية التي تحتوي على تسجيلات للإجراءات القضائية للمحكمة الخاصة من وكالة المحفوظات الوطنية، لتقييم ما إذا كان العيب يرجع إلى فساد تسجيلات الفيديو (المحفوظة في شكل ملفات MPEG4) أو رداءة جودة تسجيلات كاميرات الفيديو. وأثّرت هذه التطورات إلى جانب الغياب الطويل الذي لا مفر منه لأسباب صحية و/أو عائلية لموظفي الحفظ الرئيسيين في عام 2022 على التقدم المحرز في رقمنة سجلات المحكمة ومراجعة سجلات مكتب رئيسة قلم المحكمة.

- 35 - وفي ضوء أولويات الحفظ المذكورة أعلاه، فإن الحفظ الرقمي للمواد السمعية البصرية للمحكمة على نطاق محدود وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، الذي كان من المتوقع أن يبدأ في عام 2020، لم يبدأ بعد.
- 36 - وبموجب الفقرة 2 من المادة 7 من الاتفاق المتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، ينبغي إتاحة محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون، بنسختها الإلكترونية والمطبوعة، للجمهور في سيراليون من أجل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة وتعزيزه. وفي فريتاون، اكتمل في آذار/مارس 2022 حفظ المحفوظات العامة للمحكمة الخاصة وإعادة تنظيمها وتصنيفها ببطاقات وتعبئتها في صناديق، الذي بدأ في حزيران/يونيه 2021، من خلال مشروع خاص ممول من وزارة الشؤون العالمية الكندية. وفي إطار هذا المشروع، تلقت المحكمة 247 639 دولارا كنديا لحفظ إرث المحكمة الخاصة وتعزيزه، بهدف كفاءة زيادة إمكانية الاطلاع على المحفوظات العامة، من بين جملة أمور أخرى.

6 - الإرث والتوعية

- 37 - يمثل الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون عنصرا مهما من عمل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي تسعى أيضا إلى المساهمة في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يواصل قضاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية المشاركة في الأنشطة الخارجية الرامية إلى الترويج لإرث المحكمة الخاصة لسيراليون وإبراز دور المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والتي كان بعضها أيضا فرصة هامة لجمع الأموال. ويقوم القضاء بذلك دون أن تتكبد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أي تكلفة.

- 38 - ومنذ أيلول/سبتمبر 2021، اضطلع قضاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وغيرهم من الموظفين بعدة أنشطة توعوية، من بينها ما يلي:

(أ) قدمت القاضية تيريزا دوارتي حلقة للبلث الرقمي (بودكاست) حول عملها وخاصة فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة، إلى منظمة مكرسة لحل النزاعات اسمها "حراس اللهب" أنشئت بعد "المشاكل" في أيرلندا الشمالية. ويجري حاليا تحريره للنشر؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر 2021، شاركت القاضية ريناتا فينتر في مؤتمر افتراضي عبر الإنترنت حيث مُنحت جائزة على مساهماتها في النهوض بالتشريعات المتعلقة بحقوق الطفل، التي تأثرت إلى حد كبير بتجربتها في المحكمة الخاصة؛

(ج) في كانون الثاني/يناير 2022، أحييت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، بالتعاون مع مركز القانون والسياسات الدولية في أفريقيا، ذكرى حدثين تاريخيين هما: الذكرى السنوية العشرون لتوقيع الاتفاق المبرم في 16 كانون الثاني/يناير 2002 بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون، وحرق الأسلحة الذي مثل النهاية الرسمية للنزاع المسلح الذي دام 11 عاما في سيراليون في 18 كانون الثاني/يناير 2002. وأقيم الاحتفال بكلا الحدثين في متحف السلام في فريتاون في 18 كانون الثاني/يناير 2022. وألقى طرفا الاتفاق، يمثلهما المدعي العام ووزير العدل في سيراليون، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، كلمتين رئيسيتين. وألقى رئيس المحكمة ومسؤولان رئيسيان سابقان في المحكمة الخاصة، هما ديفيد كرين المدعي العام الأول، وسيمون موناسيبيان المدافعة الرئيسية الأولى، كلمات أمام جمع من الشخصيات البارزة. وتكلم رئيس المحكمة باسم القضاة والموظفين. وعُقدت حلقتا نقاش بشأن إرث المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة في الصباح قبل الاحتفال التذكاري بعد الظهر. وحضر هذا الحدث افتراضيا أو بالحضور الشخصي مفوض سابق وموظف في لجنة الحقيقة والمصالحة، وقضاة حاليون في المحكمة، وموظفون، وجماعات الضحايا، والمجتمع المدني، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، والأوساط الأكاديمية. وصادف الحدث أيضا الانتهاء من الحديقة التذكارية وافتتاحها. وكرس النائب العام وكبير قضاة سيراليون ورئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الحديقة التذكارية لإحياء ذكرى العديد من ضحايا الحرب الوحشية التي وقعت في الفترة من آذار/مارس 1991 إلى كانون الثاني/يناير 2002؛

(د) ألقى المدعي العام كلمة عن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أمام كلية الحقوق في جامعة ماكينسي؛

(هـ) بالتعاون مع المدعي العام الأول للمحكمة الخاصة، نظمت جامعة كيس ويسترن ريزيرف في أوهايو حدثا افتراضيا في تموز/يوليه 2022 للاحتفال أيضا بالذكرى العشرين لإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وكان من بين المتحدثين هانز كوريل المستشار القانوني السابق للأمم المتحدة، وديفيد شيفر، السفير المتجول السابق للولايات المتحدة لقضايا جرائم الحرب في المكتب العالمي للعدالة الجنائية، واثنان من المدعين العامين السابقين للمحكمة الخاصة، والمدعي العام الحالي ورئيسة قلم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛

(و) في آذار/مارس 2022، شارك وكيل الدفاع الرئيسي في تنسيق محاضرة عامة في كلية فوراه باي في سيراليون حول موضوع "دروس المحكمة الخاصة لسيراليون للعالم". وضم المتكلمون السفير ستيفن راب، المدعي العام السابق للمحكمة الخاصة، ودافيد شيفر السفير المتجول السابق للولايات المتحدة المعني بقضايا جرائم الحرب في المكتب العالمي للعدالة الجنائية؛

(ز) وشاركت القاضية شيرين أفيز فيشر في عدة مناسبات، منها في اجتماع، بصفتها عضوة في اللجنة التوجيهية لنقابة المحامين الأمريكية، عن "مشروع المعايير الدولية للعدالة الجنائية"، وتبادلت خبرات المحكمة الخاصة لسيراليون بشأن صياغة الأحكام والمسائل المؤسسية. وعملت أيضا كمحاضرة زائرة في برنامج

الدراسات العليا للقانون في كلية كورك الجامعية، بأيرلندا، حيث طُلب إليها التحدث عن المحكمة الخاصة لسيراليون ومسألة المسؤولية الجنائية لرؤساء الدول عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

(ح) شاركت القاضية ريناتا وينتر في ندوة دولية حول حماية الأطفال في الأزمات الإنسانية، عقدت في الرباط. وتكلمت القاضية وينتر عن موضوع "الأطفال في الحرب - قبل وأثناء وبعد" مستخدمة الحالة في سيراليون كمثال ومعتمدة على السوابق القضائية للمحكمة الخاصة لسيراليون؛

(ط) في أيار/مايو 2022، حضر المستشار القانوني للدعاء اجتماعا للخبراء بشأن البروتوكول المتعلق بتعديل بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدالة وحقوق الإنسان (بروتوكول مالاو). وكان الغرض من هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجرائم للمحكمة المعاد هيكلتها التي سيُطلق عليها اسم المحكمة الأفريقية للعدالة وحقوق الإنسان والشعوب. وعقد الاجتماع في لاهاي، وقام بتنظيمه مركز القانون والسياسات الدولية في أفريقيا. واستُمدت مساهمة المستشار القانوني للدعاء من تجربته مع المحكمة الخاصة والمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وحضر أيضا اجتماع ويلتون بارك في المملكة المتحدة، وشبكة أمريكا اللاتينية - أفريقيا للعاملين في مجال حقوق الإنسان والجريمة، الذي استهدف بناء شبكة من ممارسي القانون الجنائي من القارتين من ذوي الخبرة المشتركة في سد الفجوة في الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. واستندت مشاركته إلى تجربته في المحكمة الخاصة والمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية؛

(ي) ومثلت القاضية ريناتا وينتر رئيس المحكمة في اجتماع للقضاة في مقر الدوائر المتخصصة في لاهاي لافتتاح قاعة المحكمة للدوائر المتخصصة. وفي حواراتها مع القضاة الآخرين، ناقشت القاضية وينتر ولاية المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية وعملها الهام؛

(ك) شارك مكتب الدفاع في المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في حلقة دراسية عن استعراض سياسة المساعدة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية. وكجزء من هذه الحلقة الدراسية، ملأ مكتب الدفاع استبيانات وقدم بيانات تتعلق بكيفية وضع خطة المساعدة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية أخذاً في حسابه تجاربه في المحكمة الخاصة. وقدم مكتب الدفاع أيضا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمكتب الدفاع التابع للمحكمة الجنائية الدولية أن يعكس هذه التجربة في سياق أنشطته؛

(ل) وفي حزيران/يونيه 2022، قدمت القاضية شيرين فيشر عرضا كجزء من سلسلة محاضرات هارديمان بدعوة من المحكمة العليا الأيرلندية، أشارت فيه إلى عمل المحكمة الخاصة، ومسؤولية رؤساء الدول، والسوابق القضائية لقضية تشارلز تايلور؛

(م) في تموز/يوليه 2022، ألقت رئيسة قلم المحكمة محاضرة عامة عن "إرث المحكمة الخاصة والعمل المستمر للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية" في حفل تسليم جوائز المصالحة الوطنية. وأقيم الحفل لتقديم جائزة لرئيسة قلم المحكمة على خدماتها المتفانية للعدالة الانتقالية وتعزيز حقوق الإنسان في سيراليون لأكثر من عقد من الزمان. وحضر هذا الحدث نائب رئيس المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، ومسؤولون حكوميون، وموظفون، والمجتمع المدني، وجماعات الضحايا، ومنظمات وطنية ودولية. ونظم حفل تسليم الجوائز مركزُ الذاكرة والتعويضات في 7 تموز/يوليه 2022 الذي صادف أيضا الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لتوقيع في عام 1999 لاتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة لسيراليون (اتفاق لومي للسلام). وكان الاحتفال بهذا الحدث التاريخي جزءا من حفل تسليم جوائز المصالحة الوطنية؛

(ن) عقدت رئيسة قلم المحكمة اجتماعات تشاورية مع منظمات نسائية واتحاد يضم 77 منظمة من منظمات المجتمع المدني في سيراليون، تضم أفراداً من المجتمع المحلي، وراكبي الدراجات النارية، وطلاب الجامعات، ومنظمات الشباب، من بين مجموعات أخرى، للإبلاغ عن حالة المشاريع الخاصة و/أو عن إنجازها، ولمناقشة مسألة تضليل وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

39 - وبالإضافة إلى أنشطة الإرث والتوعية المذكورة أعلاه، أكملت المحكمة في آذار/مارس 2022 المشروع الخاص بشأن الحفاظ على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون وتعزيزه بتمويل من وزارة الشؤون العالمية الكندية. وتشمل الإنجازات التي تحققت في إطار هذا المشروع حفظ المحفوظات العامة للمحكمة الخاصة في مجلدات وصناديق خالية من الأحماض، وتحديث وتوسيع متحف السلام الذي يضم المحفوظات العامة وسجلات لجنة الحقيقة والمصالحة من أجل تحسين ظروف تخزين السجلات. وأقيمت حديقة تذكارية لوصف إنشاء المحكمة الخاصة من خلال سرد للحرب والسلام والعدالة الانتقالية. وأجريت أيضاً حملة توعية على الصعيد الوطني لزيادة الوعي بهذه التطورات وتعزيز إرث المحكمة الخاصة، والمصالحة، وسيادة القانون بين الشباب والمجتمعات المحلية الشعبية والفئات الضعيفة في سيراليون.

40 - ونُشر، في أيار/مايو 2022 التقرير السنوي الثامن لرئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، الذي أُعد عملاً بالمادة 26 من النظام الأساسي للمحكمة، وهو يغطي عملياتها في عام 2021، وقُدِّم إلى الأمين العام وحكومة سيراليون في حزيران/يونيه. ووُزِع أيضاً على البعثات الدبلوماسية في حزيران/يونيه.

رابعاً - الحالة المالية

41 - يرد في الجدولين 1 و 2 توزيع الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل وحسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل، على التوالي.

الجدول 1

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	هـ=(ج+د)	(و)
ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير 1 آب/أغسطس - 31
2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه	2021 عام - 31 تموز/يوليه
النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾	النفقات 2022 ⁽¹⁾
النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾	النفقات المقدر 2023 ⁽²⁾
1 - الدوائر/القضاة/الأنشطة القضائية	138,6	430,7	40,8	99,9	140,7	430,7
2 - مكتب المدعي العام	42,4	63,0	11,7	51,3	63,0	63,0
3 - قلم المحكمة	2 350,5	2 455,6	1 399,0	1 032,9	2 431,9	2 416,8
المجموع الفرعي	2 531,5	2 949,3	1 451,5	1 184,1	2 635,6	2 910,5

العنصر	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	هـ=(ج+د)	(و)
الأموال المتاحة						
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	48,0		62,2	-	62,2	-
الرصيد غير المنفق في العام السابق	-		-	-	-	-
التبرعات المعلنة المرتقبة	-		-	-	-	-
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به(ع)	2 483,5		2 773,3	(199,9)	2 573,4	-
المجموع الفرعي	2 531,5		2 835,5	(199,9)	2 635,6	-
الفائض/(العجز)	-		1 384,0	(1 384,0)	-	(2 910,5)

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2023 البالغة 2 910 500 دولار، التي تتألف من 2 479 800 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021. وسيجري الإبلاغ عن الإنفاق النهائي لعام 2022 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2022.

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بدولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	هـ=(ج+د)	(و)
النفقات/الاحتياجات						
الوظائف	1 258,4	1 604,1	739,5	551,2	1 290,7	1 545,3
تعويضات القضاة	138,6	149,4	40,8	99,9	140,7	149,4
الاستشاريون والخبراء	28,0	27,1	20,3	6,8	27,1	27,1
السفر	117,6	208,3	103,1	109,6	212,7	208,3
الخدمات التعاقدية	629,4	650,4	349,9	300,5	650,4	666,8
مصروفات التشغيل العامة	328,4	290,0	186,4	105,6	292,0	291,1
اللوازم والمواد	27,6	15,0	11,0	6,0	17,0	17,5
الأثاث والمعدات	3,5	5,0	0,5	4,5	5,0	5,0
المجموع الفرعي	2 531,5	2 949,3	1 451,5	1 184,1	2 635,6	2 910,5

وجه الإنفاق	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	هـ=(ج+د)	(و)
ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير	ميزانية 1 كانون الثاني/يناير
2021	2021	2021	2021	2021	2021	2021
النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات
2022 ^(أ)	2022 ^(أ)	2022 ^(أ)	2022 ^(أ)	2022 ^(أ)	2022 ^(أ)	2022 ^(أ)
النفقات الفعلية	النفقات الفعلية	النفقات الفعلية	النفقات الفعلية	النفقات الفعلية	النفقات الفعلية	النفقات الفعلية
2022	2022	2022	2022	2022	2022	2022
النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة	النفقات المتوقعة
2022	2022	2022	2022	2022	2022	2022
النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة	النفقات المقدرة
2023 ^(ب)	2023 ^(ب)	2023 ^(ب)	2023 ^(ب)	2023 ^(ب)	2023 ^(ب)	2023 ^(ب)
الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات
2023	2023	2023	2023	2023	2023	2023
الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة	الاحتياجات المقدرة
2023	2023	2023	2023	2023	2023	2023
الأموال المتاحة	الأموال المتاحة	الأموال المتاحة	الأموال المتاحة	الأموال المتاحة	الأموال المتاحة	الأموال المتاحة
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى
48,0	48,0	48,0	48,0	48,0	48,0	48,0
الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق	الرصيد غير المنفق في العام السابق
-	-	-	-	-	-	-
التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة	التبرعات المعلنة المرتقبة
-	-	-	-	-	-	-
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)	مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ج)
2 483,5	2 483,5	2 483,5	2 483,5	2 483,5	2 483,5	2 483,5
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	المجموع الفرعي
2 531,5	2 531,5	2 531,5	2 531,5	2 531,5	2 531,5	2 531,5
الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)	الفائض/(العجز)
-	-	-	-	-	-	-
2 910,5	2 910,5	2 910,5	2 910,5	2 910,5	2 910,5	2 910,5

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) وافقت لجنة الرقابة على ميزانية عام 2023 وقيمتها 2 910 500 دولار، وتتألف من 2 479 800 دولار للأنشطة غير القضائية و 430 700 دولار للأنشطة القضائية.

(ج) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021. وسيجري الإبلاغ عن النفقات النهائية لعام 2022 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2022.

42 - وتُستمدّ الافتراضات التي تشكل أساس الميزانية لعام 2023 البالغة 2 910 500 دولار من عمليات المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وهي خاضعة لاستمرار المحكمة في الاضطلاع بمهامها في مقرها المؤقت في لاهاي مع مكتبها الفرعي في فريتاوون لإدارة مهام معينة، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا وتقديم الدعم لهم، ومسائل الدفاع، وتنسيق المسائل المتعلقة بالأشخاص المدانين من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون.

43 - ووفقاً للمذكور في الجدولين 1 و 2، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأمين العام وحكومة سيراليون وأعضاء لجنة الرقابة والمسؤولون الرئيسيون في المحكمة لجمع التبرعات لعام 2023، فلم يتم تقديم أي تعهدات بالتبرع أو مساهمات للسنة المالية 2023.

44 - ويضم مكتب المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في لاهاي ست وظائف هي: وظيفة واحدة لرئيسة قلم المحكمة (مد-2)، ووظيفة لمستشار قانوني للدعاء (ف-4)، ووظيفة لموظف قانوني (ف-4) في مكتب رئيسة القلم، ووظيفة لموظف لشؤون المحفوظات (ف-2)، ووظيفة لمدير مكتب (ف-2)، ووظيفة لموظف قانوني معاون (ف-1). وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم وظيفة واحدة (من الرتبة المحلية) ممولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المساعدة في مجال المحفوظات. ويضم المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاوون سبع وظائف هي: وظيفة واحدة لكبير موظفين قانونيين (ف-4)، ووظيفة لموظف قانوني معاون للدفاع (ف-1)، وثلاث وظائف لمشرفين على حماية الشهود ودعمهم/موظفين مكلفين بالحماية (موظفون فنيون وطنيون)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة لعامل نظافة (من الرتبة المحلية). وتعتمد المحكمة على خدمات استشارية قصيرة الأجل، وعلى خدمات الخبراء والمتدربين الداخليين والخدمات المجانية لتكملة مواردها من الموظفين، عند الاقتضاء. ويتضمن

المرفق الثالث لهذا التقرير تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين حسب الفئة والرتبة والموقع لعام 2023، وهي نفس الاحتياجات الواردة في الميزانية المعتمدة لعام 2022.

45 - وفيما يتعلق باستخدام سلطة الالتزام لعام 2021، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الجزء السادس عشر من قرارها 253/75 ألف، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى أساس النفقات النهائية لعام 2021، وبعد احتساب الموارد المالية المتبرع بها، استخدم الأمين العام مبلغا قدره 2 483 477 دولارا من الإعانة المالية المعتمدة البالغ قدرها 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها. ويتم الإبلاغ عن نفقات قدرها 2 483 477 دولارا في سياق البيانات المالية المراجعة وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021.

خامسا - تدابير تعزيز الكفاءة

46 - منذ بداية الجائحة في آذار/مارس 2020 وتخفيف القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 في أوائل عام 2022 في كل من هولندا وسيراليون، واصلت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تقليل السفر من أجل جمع التبرعات وزيادة استخدام الاجتماعات عبر الإنترنت ووجودها على وسائل التواصل الاجتماعي للاضطلاع بأنشطتها لجمع التبرعات. ومن خلال هذه الاجتماعات عبر الإنترنت، تعمل المحكمة على زيادة التعريف بإنجازاتها وبالتحديات التي تواجهها في مجال التمويل، وتلتزم التبرعات. ومن بين 83 اجتماعا ثنائيا لجمع الأموال عقدت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد 74 اجتماعا افتراضيا عبر الإنترنت. وعقدت اجتماعات بالحضور الشخصي في مراكز عمل المحكمة، مما أدى إلى انخفاض احتياجات السفر.

47 - وفي مواجهة خلفية من التضخم العالمي الذي أثر على تكلفة السفر، توقعت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية نفس المستوى من الموارد للسفر في عام 2023 (208 300 دولار) كما في عام 2022، وهو ما يتماشى مع جهودها لعدم زيادة تكاليف السفر. وتغطي ميزانية السفر تكاليف الاضطلاع بالمهام التي تتطلب السفر، بدلا من استخدام الموارد الإلكترونية، مثل الإشراف على جوانب معينة لتنفيذ الأحكام وحماية الشهود. وستواصل المحكمة استكشاف فرص تحقيق وفورات إما بالجمع بين البعثات الرسمية أو أداء مهام المحكمة كجزء من سفر مشمول برعاية طرف ثالث، كلما استلزم الأمر هذا السفر. وبمساعدة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، اشترت المحكمة مركبة جديدة بسعر مخفض قدره 29 524 دولارا بأموال توفرت في إطار أنشطة مشروع خاص. فعند الانتهاء من المشروع، سمح المانح للمحكمة بالاحتفاظ بالمركبة لتحل محل إحدى مركبتها التي تجاوزت عمرها الافتراضي.

48 - وتعكس الاحتياجات المقدرة لعام 2023 انخفاضا صافيا قدره 38 800 دولار، يرجع أساسا إلى انخفاض تسوية مقر العمل للموظفين في لاهاي وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو والليون السيراليوني.

49 - وفي أعقاب تبادل الرسائل بين رئيس لجنة الرقابة في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والمراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا بشأن المراجعات غير المنفذة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، أجرى المراجع العام للحسابات في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022 مراجعة لحسابات المحكمة لعامي 2019 و 2020 التي تأخرت بسبب الوباء. وأجريت مراجعة الحسابات عن بُعد وبدون مقابل، مما وفر

للمحكمة مبلغ 20 000 دولار أدرجت في الميزانية لتغطية تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي لمراجعي الحسابات. وقدم المراجع العام للحسابات التقرير عن السنتين الماليتين إلى لجنة الرقابة في نهاية أيار/مايو. ولا تزال المحكمة تتلقى مساهمات عينية أخرى، بما في ذلك ما يتعلق منها بإنفاذ الأحكام، واستضافة المحفوظات، وتوفير حيز للمكاتب، واستضافة جلسات الإحاطة الدبلوماسية (انظر A/76/329، المرفق الخامس، و A/75/343، الفقرة 58).

50 - وتنفذ المحكمة أنشطة المشاريع الخاصة التي يأمر بها رئيس المحكمة. ولا تُدرج تكلفة هذه الأنشطة في ميزانية المحكمة أو في طلب الإعانة. وتسهم هذه الأنشطة في خفض تكلفة برنامج المحكمة لحماية الشهود من حيث أنها تتيح أيضا الفرصة لتتقيف الجمهور بشأن برنامج المحكمة لحماية الشهود للتخفيف من خطر الأعمال الانتقامية ضد الشهود. وتم الانتهاء من تنفيذ جميع المشاريع الخاصة التي تلقت المحكمة تمويلا مخصصا لها منذ عام 2020 في تموز/يوليه 2022. بيد أن المحكمة ستواصل استكشاف الفرص المتاحة لتصميم مشاريع خاصة إضافية يمكن أن تجتذب التمويل.

51 - وتواصل المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية اعتماد نهج أكثر واقعية في ميزنة الأنشطة القضائية على الرغم من التحديات المتصلة بعدم التيقن المحيط بطبيعة وتوقيت حدوث هذه الأنشطة. وتشمل عناصر عدم التيقن أفعال المدانين و/أو مؤيديهم، أو ما إذا كان الهارب، السيد كوروما، قد أُلقي القبض عليه. ورأت المحكمة، في ضوء التحدي الكبير لتعبئة موارد طوعية للوفاء بالالتزامات المتوقعة عليها بمقتضى نظامها الأساسي، أنه من الضروري، وأنه في صالح العدالة، توقع إمكانية حدوث أنشطة قضائية والاستعداد للتعامل معها حال حدوثها. فعلى سبيل المثال، تعالج المحكمة حاليا مسألة ناشئة عن إجراءات محلية يمكن أن تؤدي إلى إجراءات مخصصة تتعلق بالتدخل في إقامة العدل في المحكمة. وتؤكد هذه المستجدات على ضرورة وضع ميزانية للأنشطة القضائية. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، تبلغ الميزانية التقديرية للأنشطة القضائية لعام 2023 مبلغا قدره 430 700 دولار. وفي محاولة لمواصلة اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الواقعية في إعداد ميزانية الأنشطة القضائية، لم تُضمّن الميزانية أنشطة قضائية مكلفة، من قبيل احتمال محاكمة السيد كوروما وإعادة النظر في الإجراءات القضائية، حتى وإن شكّلت هذه الإجراءات جزءا من الولاية القضائية للمحكمة (انظر A/76/329، الفقرة 57، و A/75/343، الفقرة 52).

52 - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، لا يزال اتخاذ تدابير لتحقيق الكفاءة مستمرا، حيث أن رئيسة قلم المحكمة هي الوحيدة بين كبار موظفي محكمة تصريف الأعمال المتبقية التي تعمل على أساس التفرغ. أمّا رئيس المحكمة وقضااتها (الذين يُستدعون من قائمة القضاة المؤهلين للعمل في المحكمة وعند الاقتضاء) والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي فإنهم يعملون جميعا عن بُعد وعند الضرورة فقط، ويتقاضون أجورهم على أساس تناسبي. وتعتمد المحكمة أيضا على المتعاقدين لفترات قصيرة وعلى المساعدة المجانية والمتدربين الداخليين لتكملة مواردها من الموظفين. فعلى سبيل المثال، تم التعاقد مع متعاقدين لفترات قصيرة للقيام بأنشطة توعية تتعلق بالإفراج المبكر المشروط عن السجناء، ولتنفيذ مشاريع خاصة أخرى على النحو المذكور أعلاه، وللتحقيق في امتثال السيد كونديوا والسيد غباو لشروط الإفراج المبكر المشروط عنهما وتقديم تقرير عنهما. وتم تعيين متدربين داخليين لمواصلة العمل في مشروع إرث المحكمة وللمساعدة في التصاميم الجرافيكية للكتيبات والنشرات التي تهدف المحكمة إلى إنتاجها بغرض زيادة الوعي بإرث المحكمة. وفي نيسان/أبريل، أتمت المحكمة تبادلا للرسائل مع محكمة أخرى لتأمين خدمات محام مستقل لتنفيذ توجيه من رئيس المحكمة دون أي تكلفة على المحكمة. والمحامي مكلف بإجراء تحقيق سري أمر بإجرائه الرئيس.

ولا تزال المحكمة تحتفظ أيضا بخدمات خبراء فنيين متخصصين، منهم على سبيل المثال موظف صحفي ومستشار لشؤون الاحتجاز، يطلب إليهم العمل على أساس مخصص وعند الضرورة فقط وتدفع أجورهم على أساس تناسبي.

53 - ولا تزال محكمة تصريف الأعمال المتبقية ملتزمة بزيادة الكفاءة عن طريق تقاسم الترتيبات الإدارية وهيكل الموظفين. ويشترك المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون في موقع واحد مع وحدة الشهود الوطنية. وعملا بالمادة 7 (2) من الاتفاق بشأن إنشاء المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، تشترك المحفوظات الأصلية في الموقع مع المحكمة. وفي الوقت الراهن، توجد المحفوظات الأصلية في المحفوظات الوطنية في لاهاي ولا تتحمل المحكمة أي تكلفة. ويشترك المقر المؤقت للمحكمة في لاهاي في موقع واحد مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ويتلقى دعما إداريا ولوجستيا منها على أساس استرداد التكاليف. ويجري العمل بتلك الترتيبات الإدارية دون المساس بولايات الكيانين المعنيين.

54 - وتواصل المحكمة العمل مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للحصول على معلومات عن إمكانيات توفير التكاليف المتصلة بترتيبات تقاسم تكاليف الإدارة بين الكيانين.

55 - وستواصل الأمانة العامة سعيها لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ومن الوفورات ووفورات الحجم الممكنة، بوسائل منها تحقيق مزيد من الوفورات في التكاليف فيما يتعلق بالدعم الإداري الذي تقدمه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

سادسا - جمع الأموال والعلاقات الدبلوماسية

56 - لا تزال الحالة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية تثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والمسؤولين الرئيسيين في المحكمة ولجنة الرقابة.

57 - ووجه الأمين العام رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2022 لالتماس دعمها المالي. كما وجهت حكومة سيراليون رسالة إلى مجموعة الدول الأفريقية في تموز/يوليه 2022، لتوجيه انتباهها إلى الحالة المالية للمحكمة، والتماس التمويل لأنشطتها.

58 - واضطلعت الجهات الرئيسية المسؤولة والموظفون في محكمة تصريف الأعمال المتبقية بأنشطة لجمع الأموال مع البعثات الدبلوماسية في لاهاي وبروكسل ونيويورك وفريتاون، بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة وحشد الدعم المالي للمحكمة. وكانت أنشطة التوعية المذكورة أعلاه أيضا بمثابة منصات لجمع الأموال. وتتيح اجتماعات جمع الأموال فرصة لإحاطة المحاورين علما بالعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة والتحديات المالية التي تواجهها.

59 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، عقدت المحكمة اجتماعات ثنائية في لاهاي افتراضيا مع ممثلي أوروغواي، وبنما، وسلوفاكيا، وسيراليون، وسيشيل، والفلبين، ومالطة، وموناكو. ومن بين 83 اجتماعا ثانيا لجمع التبرعات عقدتها رئيسة قلم المحكمة والمدعي العام والمستشارون القانونيون منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد، وكما ذكر آنفا، 74 اجتماعا افتراضيا عبر الإنترنت.

60 - وعُقد ما مجموعه 75 اجتماعا ثانيا لجمع التبرعات في عام 2022، عُقد أكثر من 65 اجتماعا منها افتراضيا. ومن المقرر عقد أكثر من 20 اجتماعا افتراضيا بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

- 61 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، عُقدت اجتماعات ثنائية مع ممثلي البلدان التالية في لاهاي، وبروكسل، ونيويورك وفريتاون وهي: الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، وترينداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وجامايكا، وجزر البهاما، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، وساموا، وسانت لوسيا، والسلفادور، والسودان، وسويسرا، والصين، والعراق، وغامبيا، وغانا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، ومدغشقر، والمكسيك، ومنغوليا، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان.
- 62 - وعُقدت إحاطة دبلوماسية لجمع التبرعات افتراضيا في أيار/مايو 2022. ونظمت هذا الحدث البعثتان الدائمات لسيراليون وكندا. وحضر الإحاطة أكثر من 70 شخصا.
- 63 - وفي كانون الثاني/يناير 2022، قام المدعي العام ورئيسة القلم بزيارات مجاملة إلى المدعي العام ووزير العدل في سيراليون، والمفتش العام للشرطة، تمكن خلالها المدعي العام من متابعة طلبات المساعدة التي سبق تقديمها إلى كلا المكتبين.
- 64 - وفي آذار/مارس 2022، التقى القاضي كاماندا، رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بالقاضي كارمل أغيوس رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ليطلع كل منهما الآخر على أحدث مستجدات العمل الهام الذي تقوم به مؤسستاها والتعاون بشأن ترتيبات تقاسم تكاليف الإدارة.
- 65 - وشاركت رئيسة قلم المحكمة في اجتماع غداء مع رؤساء قلم المحاكم والهيئات القضائية الدولية في لاهاي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وحضر الاجتماع رؤساء قلم المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الخاصة بلبنان، ومحكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والدوائر المتخصصة.
- 66 - وفي تموز/يوليه 2022، التقت رئيسة قلم المحكمة بالمنسق المقيم في سيراليون. وأطلعت رئيسة قلم المحكمة المنسق المقيم على عمل المحكمة والتحديات التي تواجهها المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية، فضلا عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة وحكومة سيراليون للمحكمة.
- 67 - وعلى الرغم من الجهود الضخمة المبذولة، التي تضمنت ثماني جولات من النداءات الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة في أعوام 2015 و 2016، و 2017، و 2018، و 2019، و 2020، و 2021 و 2022، واعتماد استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال، وعقد أكثر من 553 اجتماعا لجمع الأموال وجلسات إحاطة دبلوماسية ومناسبات أخرى لجمع الأموال منذ أن بدأت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في عام 2014، فإن الحالة المالية للمحكمة لا تزال في غاية السوء، إلى جانب ضآلة احتمالات الحصول على تبرعات في المستقبل.

سابعاً - الترتيبات المقبلة لتمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

- 68 - لا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء تمويل محكمة تصريف الأعمال المتبقية في المستقبل. ومنذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدّمة من الجمعية العامة.

69 - وسبق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن اقترحت إمكانية إدماج المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في ترتيبات تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/67/648، الفقرة 22). ولا تزال الآراء متباينة في هذا الشأن، بما فيها وجود تحفظات لدى بعض أعضاء مجلس الأمن في ما يتعلق بفكرة إدماج المحكمة والآلية. وينوه الأمين العام في هذا الصدد إلى أن المجلس هو الجهاز الأصلي للآلية والهيئة الحكومية الدولية التي أسندت إليها ولاية إنشاء المحكمة.

ثامنا - التزامات نهاية الخدمة

70 - في حال عدم تلقي التمويل اللازم لعام 2023، لن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين، مما يؤدي إلى دفع التزامات نهاية الخدمة للموظفين. وتشمل تلك الالتزامات الاستحقاقات والمزايا الواجبة الدفع للموظفين عند انتهاء الخدمة، والتي تبلغ قرابة 659 266 دولارا.

71 - ولا يحق للقضاة ولا للمدعي العام أو وكيل الدفاع الرئيسي الحصول على استحقاقات انتهاء الخدمة. ومع ذلك، فإن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية يمكن أن تتحمل المسؤولية عن أي التزامات غير مسددة عند إغلاق المحكمة.

72 - وقد تنشأ التزامات إضافية عن وقف أنشطة حماية الشهود وعن تنفيذ الأحكام القضائية، وعن الالتزامات غير المسددة للبائعين والمتعاقدين والأطراف الأخرى.

تاسعا - الخلاصة والتوصيات

73 - استخدمت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية سلطة الالتزام لعام 2022 استخداماً حقيقياً، وتقدير، استناداً إلى التوقعات الحالية والنفقات المتكبدة حتى الآن، أنه سيلزم استخدام مبلغ قدره 600 635 2 دولار من أصل المبلغ الوارد في عام 2022 في إطار سلطة الالتزام وقدره 300 773 2 دولار. وسيُحدّد المبلغ النهائي في نهاية فترة الميزانية، وسيُبلّغ عنه في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2022.

74 - ويلاحظ الأمين العام أنه لا يزال من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي حصول المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على الوسائل المالية اللازمة لأداء المهام المتبقية الموكلة إليها، وهي مهام ضرورية لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية وإرث المحكمة الخاصة.

75 - ونظراً لعدم وجود تبرعات كافية تتيح للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الاضطلاع بولايتها، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير واستخدام سلطة الالتزام المعتمدة لعام 2022؛

(ب) الإحاطة علماً بأن الإعانة المستخدمة في عام 2021 ومبلغها 477 483 2 دولارا تظهر في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021؛

(ج) الإحاطة علماً باحتياجات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي تقدر بمبلغ 500 910 2 دولار لمواصلة الاضطلاع بولايتها؛

(د) الإحاطة علماً بأنه في وقت إصدار هذا التقرير لم يكن قد تم التعهد بأي تمويل طوعي أو توافره لعام 2023؛

(هـ) تخصيص مبلغ قدره 2 910 500 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، عن طريق إعانة لعام 2023، تُقدَّم للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2023، على أساس أن تسفر أي تبرعات إضافية محصّلة عن الحد من استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة، وأن يبلغ عنها في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2023؛

(و) الإحاطة علماً بالتزامات نهاية الخدمة لموظفي المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، المقدرة بمبلغ 266 659 دولاراً.

المرفق الأول

الأموال المتاحة والنفقات الفعلية للمحكمة الخاصة لتصفيف الأعمال المتبقية لسيراليون
في 31 تموز/يوليه 2022

ألف - الإيرادات في 31 تموز/يوليه 2022

(بـدولارات الولايات المتحدة)

40 040	التبرعات المحصلة في 31 تموز/يوليه 2022
-	الرصيد المرحّل، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
22 198	الإيرادات الأخرى، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه 2022
-	المساهمات المتوقعة والتعهدات، من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
2 773 300	مبلغ الإعانة المالية المتوقع، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
2 883 674	المجموع

باء - النفقات حتى 31 تموز/يوليه 2022

(بـآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المدفوع	الالتزام	مجموع النفقات
(أ)	(ب)	(ج) = (أ) + (ب)
195,6	-	195,6
180,3	-	180,3
259,8	-	259,8
187,0	-	187,0
187,9	-	187,9
154,6	33,8	188,5
193,9	58,5	252,4
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
1 359,1	92,3	1 451,5
المجموع		

المرفق الثاني

احتياجات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون حسب وجه الإنفاق:
الإجراءات غير القضائية والقضائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الإجراءات غير القضائية (أ)	الإجراءات القضائية (ب)	المجموع (ج)=(أ)+(ب)
الوظائف	1 427,2	118,1	1 545,3
تعويضات القضاة	49,8	99,6	149,4
الاستشاريون والخبراء	27,1	–	27,1
السفر	73,3	135,0	208,3
الخدمات التعاقدية	616,8	50,0	666,8
مصرفوات التشغيل العامة	263,1	28,0	291,1
اللوازم والمواد	17,5	–	17,5
الأثاث والمعدات	5,0	–	5,0
المجموع	2 479,8	430,7	2 910,5

المرفق الثالث

الاحتياجات من الموظفين

ألف - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في عامي 2022 و 2023 على أساس التفرغ

الموقع	وكيل أمين عام مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون			
						المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	المجموع الفرعي	المجموع			
لاهاي	–	1	2	–	2	1	6	–	–	–	6	–	–
فريتاون	–	–	1	–	–	1	3	2	5	7	–	–	–
المجموع لعام 2022	–	1	3	–	2	2	8	2	5	13	–	–	–
لاهاي	–	1	2	–	2	1	6	–	–	–	6	–	–
فريتاون	–	–	1	–	–	1	3	2	5	7	–	–	–
المجموع لعام 2023	–	1	3	–	2	2	8	2	5	13	–	–	–

ملاحظة: بالإضافة إلى 13 وظيفة بدوام كامل، ستوفر وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة المحلية) الدعم الإضافي في مجال المحفوظات.

باء - الاحتياجات من الموظفين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في عامي 2022 و 2023 حسب الموقع والعنصر (يختارون من القائمة عندما يقتضي النشاط القضائي ذلك)

الموقع والعنصر	وكيل أمين عام مد-2	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	الفئة الفنية والفئات العليا				الموظفون الوطنيون			
						المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	المجموع الفرعي	المجموع			
لاهاي	3	–	1	1	–	5	–	4	4	9	–	–	–
الإجراءات القضائية	–	–	–	–	–	2	–	–	–	2	–	–	–
الإجراءات غير القضائية ^(أ)	–	–	–	–	–	7	–	4	4	11	–	–	–
المجموع لعام 2022	5	–	1	1	–	7	–	4	4	11	–	–	–
لاهاي	3	–	1	1	–	5	–	4	4	9	–	–	–
الإجراءات القضائية	–	–	–	–	–	2	–	–	–	2	–	–	–
الإجراءات غير القضائية ^(أ)	–	–	–	–	–	7	–	4	4	11	–	–	–
المجموع لعام 2023	5	–	1	1	–	7	–	4	4	11	–	–	–

(أ) من المتوقع أن يُطلب من الرئيس والمدعي العام القيام بأنشطة قضائية، إذا لزم الأمر.

المرفق الرابع

المساهمات المخصصة و/أو المقيدة والتعهدات المقدمة إلى المحكمة الخاصة لتصريف
الأعمال المتبقية من عام 2018 إلى عام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	المساهمات المخصصة/المقيدة	المبلغ
2018	ندوة القضاة - نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا	24 153,8
2019-2018	الأنشطة القضائية للسنتين الماليتين 2018 و 2019	147 727,2
2019	حفظ المحفوظات وجعلها في متناول الجمهور	238 892,8
2020	متحف السلام والتوعية بشأن مشروع الإفراج المبكر المشروط	46 783,6
2021	مشروع تدريب موظفي الشرطة وموظفي الخدمات الإصلاحية والمجتمع المدني على الإفراج المبكر المشروط: مشروع متعلق ببرامج حماية الشهود	133 171,2
	المجموع	590 728,6

المرفق الخامس

مجموع الأموال مقابل النفقات الفعلية - للمهام القضائية وغير القضائية، للفترة 2014-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الميزانية المعتمدة ^(١)	الرصيد المرحّل	مساهمات حكومة سيراليون الدولية	التبرعات والتسويات الأخرى	الفوائد المكتسبة	سلطة الالتزام التي أذنت بها الجمعية العامة	التمويل المتاح للسنة				
							مجموع التمويل المتاح للسنة	المبلغ المستخدم من سلطة الالتزام	النفقات الفعلية لمدة سنة كاملة	الرصيد غير المبلغ المعاد من سلطة الالتزام	المبلغ المستخدم
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز) = (ب) + (ج) + (د) + (هـ) + (و)	(ح)	(ط)	(ي) = (ز) - (ط)	(ك) = (و) - (ح)	
2014 ^(ب)	2 128,7	—	—	3 370,3	(125,4)	—	3 244,9	—	2 098,3	1 146,6	—
2015	3 454,0	1 146,6	—	2 681,4	(68,8)	—	3 759,2	—	2 569,4	1 189,8	—
2016	3 596,3	1 189,8	—	27,5	1,8	2 438,5	3 657,6	1 444,4	2 718,0	939,6	994,1
2017	2 980,5	(54,5)	—	164,9	(95,5)	2 800,0	2 814,9	2 800,0	2 751,3	63,6	—
2018	2 965,9	63,6	—	264,1	32,2	2 300,0	2 659,9	2 300,0	2 601,7	58,2	—
2019 ^(ج)	2 984,6	58,2	—	75,3	93,7	2 537,0	2 764,2	2 387,0	2 564,8	199,3	150,0

فترة الميزانية السنوية

السنة	(أ)	الميزانية المعتمدة ⁽¹⁾	الرصيد المرحل	مساهمات حكومة سيراليون الدولية	التبرعات الدولية والتسويات الأخرى	الفوائد المكتسبة	سلطة الالتزام التي أذنت بها الجمعية العامة	المبلغ المستخدم من سلطة الالتزام	النفقات الفعلية لمدة سنة كاملة	
									مجموع التمويل المتاح للسنة	
									(ط)	(ح) = (ب) + (ج) + (د) + (هـ) + (و)
2020	2 899,5	-	-	-	73,5	1,5	2 537,0	2 410,1	2 485,1	2 485,1
2021 ^(د)	2 856,3	-	-	-	43,0	5,0	2 537,0	2 483,5	2 531,5	2 531,5
2022 ^(هـ)	2 949,3	-	-	-	40,0	22,2	2 773,3	2 573,4	2 635,6	2 635,6

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) بدأت محكمة سيراليون الخاصة لتصفية الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في عام 2014.

(ج) الرصيد المتبقي لعام 2019 البالغ 49 300 دولار، الذي يمثل الفرق بين الرصيد غير المستخدم البالغ 199 300 دولار و 150 000 دولار، ويتكون من النفقات المستردة لعام 2019، جرى تقييده في البيانات المالية لعام 2020 (البيان الخامس)، وبالتالي يجري الإبلاغ عنه تحت باب الإيرادات 2 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وإعادته إلى الدول الأعضاء. وقد أعيد مبلغ 150 000 دولار في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (انظر A/74/570، الفقرة 46).

(د) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(هـ) سيجري الإبلاغ عن النفقات النهائية لعام 2022 والاستخدامات ذات الصلة للإعانة المالية في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2022.

المرفق السادس

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/76/7/Add.9)

اللجنة الاستشارية على ثقة بأن المعلومات المتعلقة بالتبرعات المخصصة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية منذ إنشائها ستدرج في التقرير التالي (الفقرة 11).

تصل المساهمات والتعهدات المخصصة/المقيدة المقدمة إلى المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية من عام 2018 إلى عام 2022 إلى 590 729 دولارا على النحو المبين في المرفق الرابع. ولم ترد أي مساهمات مخصصة قبل عام 2018. ومن مجموع المبلغ، خصص مبلغ 24 153,77 دولارا لندوة القضاة، التي نظمها في فيينا في عام 2018 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع رئيسة المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية؛ وتم تخصيص 147 727,23 دولارا للأنشطة القضائية للسنتين الماليتين 2018 و 2019 (انظر A/74/352، الفقرات 4 و 36 و 50 للاطلاع على تفاصيل ندوة القضاة والأنشطة القضائية)؛ وخصص مبلغ 238 892,83 دولارا لمشروعين يتعلقان بحفظ إرث المحكمة الخاصة وتعزيزه، عن طريق إتاحة محفوظاتها وجعلها في متناول الجمهور في سيراليون عملا بالمادة 7 (2) من الاتفاق المنشئ للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وتم استئساخ المحفوظات وإتاحتها في عام 2019. وبدأ المشروع المتعلق بحفظ المحفوظات وإتاحتها للجمهور في سيراليون في عام 2020 واكتمل في آذار/مارس 2022 (انظر A/75/343، الفقرات 4 و 42 و 44 (د) و 51)، وخصص مبلغ 46 783,63 دولارا لمتحف السلام وللتوعية بشأن مشروع الإفراج المبكر المشروط. وتم تنفيذ المشروع في الربع الأخير من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021؛ وخصص مبلغ 133 171,19 دولارا لمشروعين لتدريب ضباط الشرطة وموظفي الخدمات الإصلاحية والمجتمع المدني على برامج المحكمة للإفراج المبكر المشروط وحماية الشهود. وتم الانتهاء من أحد المشروعين في عام 2021 والثاني تم الانتهاء منه في تموز/يوليه 2022 (A/76/329، الفقرات 38 و 45 و 47 (ي) و (ك) و 56).

بينما تشير اللجنة الاستشارية إلى أن أنشطة جمع الأموال التي اضطلع بها في عام 2021 أسفرت عن نتائج محدودة من حيث التبرعات، فإنها والأمين العام جمع الأموال بهدف توسيع قاعدة المانحين للمحكمة. تؤكد مرة أخرى على ضرورة تكثيف جهود جمع الأموال من جانب الأمين العام، بسبل منها توسيع قاعدة المانحين للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ووضع نُهج أكثر ابتكاراً لجمع الأموال (انظر أيضاً القرارات 253/75 ألف، الجزء السادس عشر، الفقرة 6 و 263/74، الجزء السادس، الفقرة 7، و 279/73 ألف، الجزء الثالث، الفقرة 6) (الفقرة 12).

وأعضاء لجنة الرقابة، والدول الأعضاء، ورئيس المحكمة، ونائب الرئيس، والمدعي العام، ورئيسة القلم، ووكيل الدفاع الرئيسي، وموظفو المحكمة. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها إحاطة دبلوماسية افتراضية لجمع التبرعات منذ إنشاء المحكمة. وفي أيار/مايو، وجّه الأمين العام رسائل مناشدة للتمويل إلى جميع الدول الأعضاء.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام تحديد وفورات ممكنة وتدابير إضافية بشأن الشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام (انظر القرار 279/73 ألف، الفرع الثالث، الفقرة 8). وتشيد اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة حتى الآن. ولكن بالنظر إلى صعوبات التمويل المستمرة التي تواجه المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، فإن اللجنة على ثقة بأن المحكمة ستضاعف جهودها فيما يتعلق بكفاءة التكلفة انظر A/75/7/Add.20، الفقرة 22، و A/74/7/Add.21، الفقرة 19، و A/73/580، الفقرة 16، و A/72/7/Add.20، الفقرة 19 (الفقرة 23).